الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : محدود

E/ECWA/SDP/84/Sem.1/7/Rev.1

٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤

الأصل : بالعربية

Arabic

UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
8 APR 1985
LIBRARY

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

شعبة التنمية الاجتماعية والسكان

ندوة خبراء حول موقع المرأة في خطط التنمية

١٢-١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤

بغداد

التقرير النهائي

85-0071

المحتويـــــــات

الصفحـــة

اولا ـ خلفيـــة الاجتمـــاع ١

ثانيا ـ تاريخ ومكـــان الاجتمـــاع ١

ثالثا ـ المشاركـــون ٢

رابعا ـ اهـــداف الاجتمـــاع ٢

خامسا ـ وثائـــق الاجتماع ٢

سادسا ـ اعمـال الاجتمـــاع ٣

سابعا ـ هيئـــة المكتب لادارة الاجتمـــــاع ٤

ثامنا ـ جـــدول الاعمـال ٤

تاسعا ـ أعمـال الاجتمـاع ٥

عاشرا ـ توجهات عامة نحو موقع المرأة في عمليات التخطيط ١٠

الملحق رقم (١) ـ قائمة بأسماء المشتركـــين ١٥

ندوة خبراء حول موقع المرأة في خطط التنمية

أولا ـ خلفية الاجتماع

١ ـ ينعقد هذا الاجتماع لخبراء اعضاء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لدراسة موقع المرأة في خطط التنمية في المنطقة. وقد كلفت الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا خمسة خبراء لاعداد الدراسات القطرية عن موقع المرأة في خطط التنمية لبعض الدول العربية التي لها تجربة طويلة نسبيا في مجال التخطيط. وتأتي هذه الندوة والدراسات الوطنية في اطار البرامج والمشروعات التي تنفذها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بتمويل من الصندوق الطوعي لعقد الامم المتحدة للمرأة وحسب مشروعي اعداد الدراسات الوطنية واقامة ندوة خبراء لمراجعة هذه الدراسات، ورقمهما (IV-RMI-O-W24 و IV-RMI-3-W41).

ثانيا ـ تاريخ ومكان الاجتماع

٢ ـ انعقد الاجتماع بمقر اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في بغداد خلال الفترة من ١٢ الى ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤.

ثالثا — المشاركـــون

٣— شارك في الاجتماع ٣٢ خبيرا وخبيرة من الدول العربية التالية : المملكة الاردنية الهاشمية ، ودولة الامارات العربية المتحدة ، ودولة البحرين ، والجمهورية العراقيـــة ، والجمهورية اللبنانية ، وجمهورية مصر العربية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وجمهوريـــة اليمن الديمقراطية الشعبية ، والجمهورية العربية اليمنية .

٤— كما شارك من المنظمات الاقليمية العربية : منظمة العمل العربية ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، والجهاز العربي لمحو الامية ، والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والاتحاد النسائي العربي العام ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية .

٥— واشتركت من المنظمات الدولية منظمة الامم المتحدة للاطفال (اليونيسيـــف) .

٦— كذلك شارك في الاجتماع اربعة من الخبراء الذين اعدوا وثائق الاجتمـــاع القطرية لكل من الخطط الوطنية واحدة من العراق وواحد من مصر واثنان من اليمـــن الديمقراطية ، واعتذر عن الحضور الخبير الذى اعد ورقة العمل الخاصة بخطط التنميـــة السورية ، وقام بتقديم الورقة للاجتماع نيابة عنه المستشار الاقليمي للتخطيط في اللجنـــة الاقتصادية لغربي آسيـــا . (ملحق رقم ١ قائمة بأسماء المشتركين)

رابعا — أهداف الاجتمـــاع

٧— استهدف هذا الاجتماع دراسة موقع المرأة العربية في الخطط الوطنية للتنمية في منطقة غربي آسيا من اجل تحديد المجالات التي يمكن من خلالها ان تدمج القضايـــا المرتبطة بتطوير اوضاع المرأة العربية في المنطقة في عمليات التخطيط على المستويـــن الوطني والقطاعي ، بالاضافة الى التعرف على الاساليب الفنية التي تعين المخططين ، في هذا الصدد ، وامكانية ادخال المرأة كاحدى المتغيرات في النماذج التخطيطية . ومن ثم جاء التخطيط لهذا الاجتماع على اساس استعراض ما هو قائم فعلا في بعض اقطار المنطقة ذات التجربة الاطول نسبيا في عمليات التخطيط الوطني ، والتعرف على المجالات التـــي تبرز فيها المرأة من بين اهداف الخطط ومجالات التخطيط . ومن بين اهداف الاجتمـــاع الوصول الى توجيهات عامة يهتدى بها في وضع دليل تفصيلي يكون عونا للمخططين علـــى مختلف المستويات في تحديد الاعتبارات اللازمة لموقع المرأة في عمليات التخطيط .

خامسا — وثائق الاجتماع

٨— في ضوء الاهداف السابقة تم اعداد وثائق اربع لدراسات قطرية هي :

— المرأة في خطة التنمية القومية في العراق E/ECWA/SDP/84/Sem.1/1.

— تقويم وضع المرأة في الخطة الوطنية السورية E/ECWA/SDP/84/Sem.1/2.

— موقع المرأة في خطط التنمية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية E/ECWA/SDP/84/Sem.1/5.

— المرأة والتنمية — دراسة في موقع المرأة في خطط جمهورية مصر العربية (متضمنة نموذجا تخطيطيا لادماج المرأة) E/ECWA/SDP/84/Sem.1/6.

سادسا — أعمال الاجتماع

(أ) جلسة الافتتاح (جدول الاعمال — بند ١)

٩ — انتظمت هذه الجلسة برعاية السيد الدكتور سامال مجيد فرج وزير التخطيط في الجمهورية العراقية الذى وجه كلمة الى المشاركين، كما تحدث فيها الدكتور محمد سعيد العطار الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لغربي آسيا.

١٠ — وفي كلمة السيد وزير التخطيط رحب سيادته بالمشاركين في هذا الاجتماع، شاكرا للأمين التنفيذى دعوته، ومؤكدا على أهمية دور المرأة في عملية التنمية القومية الشاملة، وفي تصعيد وتائر نمو البناء الحضارى، ومشيرا الى أن مشاركة المرأة الجادة والفعالة في العراق تمثل أحد المسائل المحورية التي تستهدفها القيادة السياسية في القطر، وتوليها عناية متميزة في خطط التنمية وبرامجها. كذلك أكد سيادته على ما تؤكده تلك الخطط والبرامج من ضرورة اتخاذ الخطوات الكفيلة بتحرير المرأة من ضغوط القيم والعادات المتخلفة والموروثة ورفع مستواها الاجتماعي. وأوضح كذلك، أن العراق، رغم الظروف الاستثنائية التي يمر بها نتيجة للحرب مع ايران، لم يتوان في نظرته المبدئية التي تستهدف النهوض الشامل بالمرأة في العراق، وأورد عددا من المؤشرات التي تدل على مدى ما تحقق لها خلال عقد الامم المتحدة للمرأة.

١١ — وفي كلمة السيد الأمين التنفيذى وجه الشكر للسيد وزير التخطيط في الجمهورية العراقية على رعايته للاجتماع وعلى الكلمة القيمة التي تفضل بها. كذلك أكد على ان معالجة قضايا المرأة لا ينبغي ان تتم بطريقة مجزأة، وان السياق التخطيطي هو الأداة السليمة لتطوير أوضاعها في اطار تحرك المجتمع معها وبها ومن أجلها. وبيّن معالم التنمية التي ينبغي أن تستهدفها عمليات التخطيط من أجل تنمية الموارد البشرية رجالا ونساء. وقدم سيادته بعض التساؤلات التي يطرحها العمل على ادماج المرأة من بين متغيرات التخطيط الوطني، وما يتطلبه ذلك من جهود فنية، وبيانات ودراسات يمكن من خلالها ادخال أهداف تطوير المرأة في النماذج التخطيطية ضمن مصفوفة مكونات الطلب على العمل والاستخدام الذى تتطلبه الخطة.

سابعا — هيئة المكتب لادارة الاجتماع (جدول الاعمال — بند ٢)

١٢— تم الاتفاق على ان يكون لكل جلسة رئيس ومقرر من أعضاء اللجنة ، وذلك على النحو التالـي :

جلسة العمل الاولى : مصر (رئيسا) ، الجمهورية العربية اليمنية (مقررا)
جلسة العمل الثانية : الاردن (رئيسا) ، الامارات العربية المتحدة (مقررا)
جلسة العمل الثالثة : العراق (رئيسا) ، مصر (مقررا)
جلسة العمل الرابعة : البحرين (رئيسا) ، مصر (مقررا)
جلسة العمل الخامسة والسادسة : منظمة التحرير الفلسطينية (رئيسا) ، الاردن (مقررا)
جلسة العمل السابعة (الختامية) : العراق (رئيسا) ، اليمن الديمقراطية (مقررا) .

ثامنـا — جدول الأعمال (جدول الاعمال — بند ٣)

١٣— تم اعتماد جدول الأعمال التالي :

١ — افتتاح الندوة
٢— جلسة تنظيمية لادارة الندوة
٣— اقرار جدول الأعمال
٤— استعراض ومناقشة الدراسات الوطنية
٥— مناقشة الاطار العام لموقع المرأة في خطط التنمية الوطنية
٦— الجلسة الختامية واقرار التقرير النهائـي .

تاسعا - أعمال الاجتمـــاع

١٤- تم تنظيم العمل في الاجتماع على أساس تقديم الخبير الذى أعد الورقة القطرية، تتلوها مناقشة عامة لما ورد فيها، وما يمكن ان يستفاد من هذه الجهود التخطيطية فـــي احكام العمل وضع المعايير والمقومات اللازمة لادماج المرأة في صميم عمليات التخطيط الوطني العام والتخطيط القطاعي. وفيما يلي ما انتهى اليه الاجتماع من آراء حول التصـــورات والأسس والاساليب والتوجهات التي يمكن الاهتداء بها في عمليات التخطيط لادماج المرأة في التنمية ووضع الخطط الوطنية والقطاعية:

(أ) نظرة عامة الى موقع المرأة في الوثائق التخطيطية في المنطقـــة

١٥- مع التقدير للجهود الملحوظة في تطوير مجالات التخطيط وفي أساليبه، ونتائجه، فان الدراسات القطرية المقدمة وما تم من تعليقات حولها، أوضحت اتجاهـــات عامة مما له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالنسبة لموقع المرأة في الوثائق التخطيطية، ســـواء في الخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. أو في البرامج السنوية أو في الخطط القطاعية، مع التأكيد على وجود التباين في درجة هذه الاتجاهات بين أقطار المنطقـــة، باختلاف أوضاعها المجتمعية، أو المدى الزمني لخبراتها في مجال التخطيـــط، ويمكـــن تلخيص تلك الاتجاهات فيما يلـــي:

(١) تعنى معظم الخطط الخمسية بالمتغيرات الاقتصادية في جوانـــب الانتاج والانفاق الاستثمارى والاستهلاك وما يترتب على ذلك من نمو في حجم الناتج القومي الاجمالي، ومعدلاته في مختلف القطاعات. وتقتصر المتغيرات الاجتماعية فيها علـــى الابواب الخاصة بقطاعات الخدمات في التعليم والصحة والاسكان والثقافة الى جانب الاستخدام والعمالة وتقتصر النماذج التخطيطية التي تقام عليها على متغيرات محدودة بالنســـبة للمؤشرات الاجتماعية المؤثرة في حركة المجتمع وعلاقات افراده، وتنوع شرائحه وفئاته وفـــي بعض الحالات لا يتحقق التكامل بين الابعاد الاقتصادية والابعاد الاجتماعية لخطة التنمية، بل ان في كثير من الحالات لا يدخل كثير من المتغيرات الاجتماعية في مكونات النموذج التخطيطـــي.

(٢) في كثير من الحالات تترجم أهداف الخطة الى برامج ومشروعات تركـــز على حجم الاستثمار المطلوب في التكوين الرأسمالي، ولا يرتبط ذلك ارتباطا وثيقا باحتياجات التشغيل من القوى العاملة في الموازنات السنوية، مما يعوق انتاجية هذه المشروعات. ومن المفيد الاستفادة من خبرات دول المنطقة التي حققت الارتباط بين تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخطيط موازين القوى العاملة.

(٣) تفترض الخطط في كثير من مواقعها ومجالاتها ان ما يتم خلال تنفيذها من تغيرات ،انما تمتد جملة آثارة الى جميع المواطنين ،وهذا يعني ان تلك الآثار تصل الى المرأة بصورة تلقائية ،كما تصل الى الرجل . وهذا يلغي التفاوت الموضوعي الناجم عن عوامل تاريخية وظروف اجتماعية لا تتيح المساواة في التأثير بنتائج تلك البرامج والمشروعات .

(٤) تضع بعض الخطط التوسع في فرص العمالة ،او التشغيل الكامل لقوة العمل كهدف رئيسي من اهدافها ، بيد انه لا يوجد تصنيف يأخذ معيار النوع في مراحل التوسع او التشغيل الكامل للعمالة . وانما تقام موازين قوة العمل على اساس تصنيف مهني عام لا تخصيص فيه لحركة الاستخدام بالنسبة لكل من الرجال والنساء سواء على سنوات الخطة او مراحل التخطيط .

(٥) يظهر موقع المرأة في معظم الخطط الوطنية او البرامج الوطنية او الخطط القطاعية في مجال التعليم على مختلف مستوياته ،وان لم يكن في كل انواعه ،وفي قطاع الصحة وبخاصة في برامج ومشروعات الامومة والطفولة ، او في مجال خدمات الرعاية الاجتماعية ،وفي مشروعات الصناعات التقليدية والمنزلية ،وفي برامج البث الاذاعي والاتصال الجماهيري ،وفي تخطيط القوى العاملة في مهنة التدريس في رياض الاطفال والمرحلة الابتدائية ، ومهنة التمريض. وفي هذه المجالات تتعرض الخطط والبرامج الى تخصيص لدور المرأة ومستلزمات مشاركتها في جهود التنمية .

(٦) يتركز تحديد الاولويات في كثير من الخطط والبرامج وما تترجم اليه من مشروعات على الاولويات القطاعية ، دون ربطها ربطا واضحا بأولويات الفئات البشرية سواء من قوة العمل المطلوبة ،او الفئات الموجهة لها او المنتفعة بها على اساس النوع او التوزيع الجغرافي ، كما قد لا تتم حلقات التنسيق في تخطيط هذه المشروعات ، مما يقلل من فاعليتها وجدواها بصورة عامة ،وبالنسبة للنساء بصورة خاصة .

(٧) اذا كانت المرأة قد انضمت الى كوادر بعض اجهزة التخطيط المركزي أو ادارات التخطيط القطاعي ، الا انها في معظم الحالات لم تصل الى مواقع المشاركة في صنع القرار، وما تزال مشاركتها أكثر محدودية في مواقع اتخاذ القرار .

(٨) ما يزال دور المشاركة الشعبية والتنظيمات النسائية خاصة دورا محدودا في المستويات التخطيطية ، مع تفاوت بين اقطار المنطقة . ولا شك ان اتاحة مزيد من الفرص. والامكانات للتنظيمات النسائية سوف يمكنها من التعاون الفعال مع الاجهزة التخطيطية للتعبير عن مشكلات المرأة وطموحاتها ، وما تستلزمه الخطط من اولويات وما تترجم اليه من برامج ومشروعات .

(٩) ارتبط التخطيط في كثير من أقطار المنطقة من أجل تنفيذه بمجموعات من السياسات والاجراءات والقوانين والتنظيمات المؤسسية ، مما يمثل الادوات والآليات اللازمة لتحقيق توجهات التخطيط. بيد أنه في عدد من الحالات لم تتسق بعض هذه السياسات مع توجهات الخطة ، أو مع ما أفرزته مرحلة معينة في تنفيذ الخطة من ظواهر. وقد تعارضت بعض السياسات مع بعضها في أحيان اخرى ، مما أحدث خللا في تحقيق أهداف الخطط ، وتحمل اعبائها ، أو الانتفاع بثمراتها بالنسبة لمختلف الفئات الاجتماعية أو بالنسبة للرجال والنساء.

(١٠) ظهر في بعض الحالات أن السياسات والقوانين تكون متخلفة عن الواقع الاجتماعي في صورة الحية القائمة ، كما ظهر في حالات اخرى تجاوز السياسات والقوانين في القفز على الواقع. وفي مثل هذا السياق لا تعكس عمليات التخطيط الواقع المعاش، ولا توجه مسيرته بالكفاية المنشودة ، مما يتطلب مراجعة تلك السياسات والقوانين حتى تكون الخطة موضوعية واقعية من ناحية ، أو حتى تكون تلك السياسات والاجراءات عاملا فعالا في الأداء الامثل لأهداف الخطة ومستلزماتها التنفيذية والادارية.

(ب) قضايا المرأة الرئيسية التي تتطلب جهدا ووعيا تخطيطيا

المفاهيم والتصورات

١٦- فيما يتعلق بموقع المرأة من عمليات التخطيط أوضح الحوار في الاجتماع أن ثمة مفاهيم في حاجة الى بلورة وتحديد ، وتصورات تستلزم مزيدا من الاستقرار ووضوح الرؤية حتى يمكن ان تنعكس في جهود المخططين وفي الوعي التخطيطي المجتمعي الذى ينبغي ان يساند مستلزمات التخطيط والتنفيذ . ومن بين هذه المفاهيم والتصورات التي تحتاج الى مراجعة :

(١) يغلب على معظم المفاهيم والجهود الخاصة بتطوير أوضاع المرأة هدف العمل على تحقيق المساواة مع الرجل ، كما لو كانت المشكلة هي مجرد وصول المرأة الى مستوى الرجل في أوضاعه الحالية. والواقع أن المطلوب في التخطيط من أجل التنمية هو تحرير طاقات كل من الرجل والمرأة لكي يصل الى أقصى ما توهله له طاقاته وقدراته ، وتوفير الشروط اللازمة لذلك ، في اطار الاقتران العضوى للحق والحاجة من ناحية بالواجب والمسؤولية من ناحية اخرى.

(٢) يقف منظور التخطيط والسياسات المرتبط بتطوير اوضاع المرأة على مجرد تصورها قوة اقتصادية منتجة ،او قطاعا منتفعا بالخدمات . ومن الضرورى ان يتسع هذا المنظور ليشمل دور المرأة في النهضة الحضارية الشاملة . وهي بذلك تصبح شريكة للرجل ،مؤثرة فيه ومتأثرة به ، يتحرك المجتمع بها ،ومعها ، ومن اجلها ،كما يتحرك بالرجل ، ومعه ومن اجله .

(٣) هناك حاجة ملحة الى التركيز على حقوق المرأة كانسان ،وعلى ما يترتب على ذلك من تصورات ومعايير ترتبط بادوارها المجتمعية ، مع الادراك الواعي بان الفروق البيولوجية لا ترتبط بفروق في الحقوق والواجبات او فرص الحياة ، او انواع الادوار والمسؤوليات ، فيما عدا ما يترتب على ما حباها الله من مسؤولية الحمل والولادة لاستمرار الحياة في هذا الكون . وفيما عدا ذلك فان موقعها في حركة المجتمع انما تحدده قدراتها واستعداداتها للمشاركة في اى قطاع من قطاعات الحياة . وفي هذا السياق تتطلب مراجعة التصورات القائمة عما يصلح اولا يصلح للمرأة (بحكم طبيعتها كما يقال) من تعليم ،وما يلائمها او لا يلائمها من مواقع العمل ومجالاته ومسؤولياته .

(٤) تقوم بعض المفاهيم على اساس منافسة المرأة للرجل في مجال العمل خارج المنزل ، او على انها احتياطي يمكن الاستفادة منه لملء الشواغر حين يتعذر ملؤها من الرجال او عند الضرورات الملحة التي تبيح المحظورات . ومثل هذه المفاهيم التي تنعكس في بعض السياسات او الاجراءات او المؤسسات ، تحول دون اطلاق طاقات المرأة وتحد من اسهامها الفعال في تطوير اوضاعها واوضاع المجتمع معها .

(٥) ينبغي الالتفات والتأكيد على ان للمرأة دورا طبيعيا كالرجل في انتاج السلع والخدمات ، كما أن لها نفس المسؤوليات في استهلاك السلع والخدمات . بيد انه كثيرا ما يتم التركيز على دور المرأة باعتبارها المستهلكة التي تنفق على شؤون الاسرة والمنزل . وحتى في حالة ربات البيوت اللائي لا يدخلن سوق العمل فمأنه لا يجب التقليل من القيمة المجتمعية لدور المرأة في الانفاق ، ذلك لان فن الانفاق ليس اقل صعوبة من فن الكسب . هذا فضلا عن ما تقوم به من اعمال لتنشئة الاجيال وتدبير المنزل مما لابد من احتسابه مهمات انمائية وطنية .

(ج) اهم الاشكاليات القطاعية والنوعية

١٧ — تبين من خلال المناقشة ان هناك اشكاليات قطاعية ونوعية يتطلب التمحيص والاستجلاء لابعادها المختلفة في مجالات التخطيط العام او القطاعي : ومن بين تلك الاشكاليات التي تتطلب حلولا تخطيطية فنية او حوارا ووعيا مجتمعيا :

(١) موازين القوى البشرية في عمليات التخطيط العام، ومايتطلبه تخطيط القوى العاملة في علاقاته مع مدخلات التخطيط العام ومخرجاته في مختلف القطاعات ، والوصول الى تصنيف مهني ملائم للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وادخال المرأة في تفريعات هذا التصنيف .

(٢) احكام عمليات التكامل بين التخطيط التربوي وبين خطة القوى العاملة واحتياجات الخطة القومية على الاماد المتوسطة والطويلة الاجل ، وترجمة احتياجات خطة القوى العاملة الى مستويات تعليمية وتدريبية، مع استمرار العمل على التغذية المتبادلة بين عمليات التخطيط الوطني وتخطيط التعليم والتدريب ، والاهتمام بمجالات الاعداد التقني والتدريب المهني للمرأة وبخاصة في مجالات المهارات الصناعية والزراعية، الى جانب القضاء على مشكلة الأمية التي ما تزال نسبتها مرتفعة بين الاناث.

(٣) التركز النسبي لعمالة المرأة في قطاعات الخدمات والتجارة والمال ، وقلتها النسبية في قطاعات الانتاج السلعي ، وتركزها في قطاع الادارة الحكومية والقطاع العام، وفي مواقع العمل ذات الاستقرار الوظيفي . ولا شك ان للقيم الاجتماعية وللسياسات المرتبطة بنظام التعليم والحوافز وشروط العمل ، أثر في تطوير هذا التوزيع.

(٤) الثقل المحدود للمرأة في مواقع صنع القرار واتخاذه، وفي المناصب الادارية العليا ، بما يتيح لقضاياها في صورتها العامة، وفي خصوصياتها ، ان تؤخذ في الاعتبار عند تحديد اولويات التخطيط وبرامجه ومشاريعه..

(٥) مواجهة المداخل المتنوعة على مستوى تخطيط البرامج والمشروعات لشرائح النساء في البيئات الاشد حاجة في الريف، وفي البيئات الحضرية المتدنية في مستوى معيشتها .

(٦) مشكلات النمو الحضري السريع، وتأثيرات النزوح من الريف الى المدينة على الاوضاع الاقتصادية في الريف، وعلى التماسك الاسري ، وعلى مظاهر البطالة السافرة والمقنعة ، وعلى اتساع قطاع العمل غير المنظم في المدن وبخاصة في العواصم. ويتصل بهذا ايضا ما يقع على المرأة من أعباء نتيجة لتنقل اليد العاملة بين الاقطار العربية، والتي تمثل في معظمها انتقالا للذكور .

(٧) عدم وجود اجراءات أو سياسات توجه عمليات التخطيط على مختلف المستويات الى ربات البيوت، وتقيم العمل المنزلي ، واتخاذ التدابير والبرامج المخططة من أجل تطويره.

(٨) متابعة الظواهر الاجتماعية التي تفرزها التحولات الاقتصادية والقيمية ، كظاهرة المرأة المتعلمة غير الراغبة في العمل ، والآثار السلبية المترتبة على المعدات والسلع التكنولوجية واستخداماتها ، كما يتضح في تأثيراتها على عمالة المرأة الريفية ، أو الانماط الاستهلاكية.

(٩) النقص الواضح في البيانات والاحصاءات المصنفة على أساس النوع، وكذلك المسوح والدراسات الميدانية للظروف الاجتماعية والاتجاهات المتصلة بقطاع المرأة وفئاته ومواقعه المختلفة.

عاشرا- توجهات عامة نحو موقع المرأة في عمليات التخطيط

(أ) نمط التنمية المنشود

(١) يتوقف تطوير اوضاع المرأة العربية في منطقة غربي آسيا على نمط التنمية التي يتم التخطيط لها . والمقصود بطبيعة الحال نمط تنمية تصنعه شراكة المرأة للرجل ، وتصب نتائجه وآثاره في تحسين مطرد لمستوى معيشتهما . فالتنمية الذاتية التي تعتمد على الموارد المتاحة للمجتمع، ومنها مورده البشرى برجاله ونسائه هو النمط المنشود الذى يحقق نهضة حضارية متكاملة ، معتمدة على استقلال القرار والارادة ، دون ان تشده قيود الاعتماد على الاقتصادات والثقافات الاجنبية.

(٢) يتضمن هذا النمط التنموى الوفاء بالحاجات الاساسية لمعيشة المواطنين كافة ، رجالا ونساء ، وتشمل اشباع الحاجات المادية من غذاء ومسكن وصحة واشباع الحاجات الاجتماعية في العمل والتعليم والثقافة والتأمين الاجتماعي والتعبير والابداع والترويح .

(٣) لا يعني الوفاء بالحاجات الاساسية مجرد المحاكاة والتقليد لانماط الاستهلاك في السلع والخدمات التي تشيع في المجتمعات الصناعية ، مما قد يمثل عبئا على مسيرة التنمية واطراد معدلاتها ، او مما قد يهيئ للأجيال الحالية استمتاعا على حساب الاجيال اللاحقة. وهنا لا بد من استغلال المقومات الحضارية وقيمها التراثية الحية في اشاعة روح المسؤولية عن الحاضر والمستقبل.

(ب) مقومات التخطيط

(١) تستلزم تنمية روح المسؤولية الجماعية عن طريق المشاركة الشعبية للرجل والمرأة في مستويات اتخاذ القرار والتخطيط ، الى جانب مستويات التنفيذ والمتابعة والتقويم : وهذا يقتضي العمل على ان تتم المشاركة في اتجاهين متفاعلين من التواصل ، من المستويات العليا الى القاعدة ، ومن القاعدة الى المستويات العليا.

(٢) اذا كانت التنمية البشرية هي المحور الرئيسي لعمليات التخطيط فينبغي ان تكون الخطط الوطنية ممثلة لعملية التنمية المتوحدة في متغيراتها الاقتصادية والاجتماعية ، ولا يكون معيارها الرئيسي معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، او حساباتها مقتصرة على توزيع الموارد والاستثمارات ، وانما ينبغي ان تحكم المعايير الاجتماعية حركة المتغيرات الاقتصادية التي تعتبر اهدافا وسيطة ، ويعتبر توزيع الموارد حلقة في سبيل تنمية الموارد وبخاصة المورد البشرى من الرجال والنساء ، وذلك هو المعيار النهائي لتقييم خطط التنمية سواء في صياغتها - اتساقا وتكاملا - اوفي الحكم على نتائجها - أثرا و مردودا .

(٣) التخطيط للتنمية البشرية لا ينبغي ان يتجاهل ان البشر ليس مفهوما مجردا وكيانا متجانسا ، وانما هو ذكور واناث ، و هو فئات وشرائح اجتماعية متمايزة في قدراتها وامكاناتها الراهنة ، وهو موزع في بيئات تختلف في اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهي متنوعة كذلك في احتياجاتها العمرية .

(٤) التخطيط للتنمية لا يعني مجرد وضع الخطط الخمسية او السنوية او البرامج القطاعية ، ولا تقف عمليات التخطيط عند مجرد وضع الوثيقة ، بل ان التخطيط عملية ، بل عمليات مستمرة ، من خلال متابعة التنفيذ وتقييمه ، والتعديل في الوسائل والاساليب التنفيذية والمؤسسية ، بل وفي تعديل الاولويات في حين يقتضي الامر .

(٥) ان تخطيط التنمية البشرية - محور عملية التخطيط - تتطلب التصور الاستراتيجي طويل الامد ليحدد ملامح الصورة المستقبلية لاحوال البشر ومتغيراتها المادية والاقتصادية والاجتماعية ، ذلك ان احداث تغيرات كمية ونوعية في المورد البشرى بنوعيه يتطلب افقا زمنيا بعيد المدى تحققه الخطط المتوسطة الاجل على مراحل زمنية متعاقبة ومتسقة .

(٦) من التوجهات الرئيسية السعي الى تشخيص الواقع و تضاريسه بالنسبة لاوضاع المرأة في المنطقة ، وادماجها كاحدى المتغيرات في نسيج الخطة الوطنية والخطط القطاعية كلما اتاحت الامكانات التخطيطية ، مما تقتضيه ظروفها الموضوعية ، ومن اجل تحرير طاقاتها وامكاناتها ، حتى لا يترك امر مشاركتها في جهود التنمية - عطاء وأخذا - لمجرد التأثيرات العفوية والتلقائية .

(٧) لما كان تطوير اوضاع المرأة متأثرا بالسياسات والاجراءات والقوانين تأثره بأهداف الخطة ووسائلها ، فان استكمال اهداف التخطيط في هذا الصدد تقتضي وضع السياسات الملائمة والمتسقة والقوانين المنفذة ، وضمان تطبيقها ، سواء كانت تلك السياسات والقوانين مرتبطة بشؤون العمل والاسرة ونمو السكان والاجراءات الاقتصادية والمالية .

(٨) العمل على تحديد أهداف رقمية لزيادة معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل كجزء لا يتجزأ من أهداف الخطة ، وما يترتب على ذلك من استثمارات وبرامج ومشروعات ، واعداد وتدريب لدخول المرأة مجالات جديدة ومتطورة للعمل تقتضيها التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية .

(٩) اعطاء أولوية للخدمات التي تيسر للمرأة الجمع بين مسؤولياتها الأسرية ومسؤولياتها في العمل ، مع الاهتمام كذلك بتطوير المرأة المتفرغة في المنزل بما يدعم مسؤوليات المرأة في التنشئة الاجتماعية وتوفير الفرص لربات البيوت لتوسيع آفاقهن الفكرية والثقافية ، وتمكينهن من المشاركة في قضايا المجتمع.

(١٠) لما كان توسيع مشاركة المرأة في قوة العمل جزءا لا يتجزأ من توسيع فرص العمالة من بين أهداف التخطيط ، فان اختيار المشروعات ينبغي ان يحكم هذا الهدف من خلال الموازنة بين الجدوى الاقتصادية والاجتماعية في المشروعات كثيفة رأس المال والمشروعات كثيفة العمالة ، بما في ذلك العمالة النسائية.

(١١) لما كان المناخ الثقافي والقيمي عنصرا هاما في تكوين الوعي التخطيطي الملائم لتنفيذ الخطة ، فان هذا المناخ بدوره محتاج الى تخطيط يحقق له الفاعلية. ومن ثم فان التخطيط الثقافي والاعلامي ينبغي أن يتوجه بصورة مكثفة نحو تغيير الصور والأنماط التقليدية الجامدة للمرأة والتي تحصرها في أدوار معينة ، مع ايلاء العناية الى المواقع المتجددة لمشاركة المرأة وابداعها في مختلف مجالات الحياة ، كما يؤكد قيم العمل والجهد والتفكير العلمي ، والعادات الاستهلاكية الرشيدة ، والممارسات اليومية التي تستلزمها الحفاظ على المرافق والموارد والبيئة.

(١٢) يستكمل التخطيط الوطني ، وبخاصة في مجال تنمية الموارد البشرية ، أبعاده الحقيقية على طريق التكامل العربي الانمائي ، من خلال التنسيق في التخطيط والتنفيذ وتحريك عوامل الانتاج في المنطقة العربية بغية الاستخدام الأمثل لها ، وتحقيقا لمختلف المسؤوليات القومية ، وعلى رأسها تنمية الموارد البشرية الفلسطينية تمكينا لها من مواصلة نضالها ، وذلك عن طريق توفير المزيد من الفرص الملائمة للتعليم والتدريب المهني في الدول العربية المضيفة ، ودعم المؤسسات الفلسطينية في الاراضي المحتلة.

(ج) البيانات التخطيطية والتقييمية

١٨ — احتل موضوع المؤشرات التخطيطية والمؤشرات التقييمية قسطا ملحوظا في مناقشات الاجتماع ، وظهر من خلالها أهمية الاحصاءات والبيانات التي تشخص الواقع كنقطة أساسية للانطلاق في التخطيط ، وأشير في هذا الصدد بالنسبة لموضوع المرأة الى :

(١) أهمية التعدادات السكانية وما تدل عليه من معدلات النمو الطبيعي ، والهجرة ، وتوزيع السكان ، ومعدلات الخصوبة ، ومعدلات المواليد والوفيات ، الى غير ذلك من البيانات الديمغرافية.

(٢) المسوح السكانية بالعينة بين فترات التعداد لتقدير المتغيرات السكانية.

(٣) الاهتمام بالاحصاءات والبيانات عند قاعدتها ، حتى تكون ممثلة للواقع ، وان يتم تصنيفها على مستويات القاعدة الاحصائية وفي الأجهزة المركزية على أساس النوع.

(٤) ضرورة تنظيم الاحصاءات والبيانات وتتابعها بما يوفر الحصول على سلاسل زمنية لتقييم الماضي وامكانية التنبؤ والاسقاطات في المستقبل .

(٥) تناولت المناقشة مؤشرات كثيرة من القطاعات، وبخاصة فيما يتصل بالتطور في حجم ونمط الاستهلاك العائلي ومكوناته، وفي قطاعات التعليم والتدريب والصحة والعمل في مستويات الادارة العليا وصناعة القرار واتخاذه .

(٦) كذلك امتد النقاش الى مؤشرات المشاركة السياسية لما لهذه المشاركة من تأثير في القرارات والسياسات الخاصة باد ماج المرأة في التنمية . وأشير في هذا الصدد الى نسبة النساء الى مجموع ممثلي الشعب في المجالس التشريعية ، والى نسبة النساء المسجلات في القوائم الانتخابية، والى نسبة من أدلين بأصواتهن من الناخبات الى مجموع النساء أو المجموع الكلي للناخبين ، والى نسبة الأصوات التي حصلت عليها النساء المرشحات .

(٧) أهمية توحيد المصطلحات والقواعد الاحصائية في المنطقة العربية حتى يسهل عمليات المقارنة وبخاصة المقارنات الدولية ووضع دليل عربي موحد للتصنيف المهني يعين على توحيد الأسس التي يقوم عليها تخطيط القوى العاملة .

(٨) مواصلة الجهود المبذولة لتقييم عمل المرأة الأسرى والمنزلي ، من أجل ادماجه في الحسابات القومية، رغم ما يعترض ذلك من صعوبات، نظرا لأهمية هذه الجهود في الدفاع " العلمي " عن دور المرأة في حركة المجتمع وفي جهود التنمية ومستلزماتها للتنمية البشرية .

(د) <u>ادماج المرأة في نموذج تخطيطي</u>

(١) ناقش الاجتماع امكانية ادماج " متغير المرأة " في مصفوفة المتغيرات التي يتضمنها نموذج تخطيطي . وهذا بطبيعة الحال يتوقف على ما يتحمله النموذج وما يتاح له من تفريعات . وقد اقترح ان يدخل متغير المرأة في نموذج للمدخلات والمخرجات، وفي مربع تدفق عناصر الانتاج أى في عنصر العمل بالذات حيث يمكن تقسيمه الى ذكور واناث والى تصنيفات العمل ومستوياته . وفي مثل هذا الاجراء التحليلي تظهر المرأة كقوة عمل ، وما يرتبط بذلك من أجور ومرتبات وفي كل قطاع من قطاعات الطلب الوسيط والطلب النهائي .

(٢) وأشير في مناقشة ادماج المرأة في نموذج تخطيطي ، سواء كان بسيطا أو أكثر تعقيدا انما يتوقف ما يدخل فيه من تفصيلات على نوع البيانات المتاحة أو التي يمكن أن تكون متاحة .

(٣) سوف يستلزم ادخال "المرأة" في مصفوفة النموذج بيانات واحصاءات متعددة قد تكون حافزا لتفريعات في دراسة قوة العمل من الجنسين ، كما انه سوف يساعد على تطوير برامج التعليم وهياكله وانواعه وبخاصة ما يتصل بتعليم الاناث لتلبية احتياجات عملية التنمية من الموارد البشرية .

خاتمة

١٩- اوضحت الاوراق المقدمة والمناقشات التي دارت في هذا الاجتماع ان موضوع ادماج المرأة في خطط التنمية الوطنية ، وفي عمليات التخطيط القطاعي ، مجال هام يستحق مزيدا من الدراسة والجهد العلمي ، من أجل ان تأخذ المرأة موقعها في التنمية البشرية ، اعدادا وتعليما وتدريبا ، وتوظيفا ، وفي جهود التنمية ، بمسؤولياتها وواجباتها وبحقوقها وثمراتها . وهذا يتطلب متابعة اكثر تفصيلا للتوجهات التي تعرض لها هذا الاجتماع في هذا التقرير .

٢٠- ولهذا فان الاجتماع يوصي بمتابعة بحث هذا الموضوع من قبل خبراء مختصين لوضع دليل تفصيلي يمثل التوجهات التخطيطية التي يسترشد بها من أجل ادماج المرأة في متغيرات التخطيط ونماذجه في الآماد المتوسطة والبعيدة المدى ، وان تسهم الهيئات العلمية المختلفة بجهودها في هذا المجال .

٢١- كما يوصي الاجتماع اعضاء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في ايلاء اهتمام خاص بهذا الموضوع ، وتكليف الامانة التنفيذية للجنة بمتابعة عملها في هذا الصدد ، ووضع دليل مرشد للمعنيين بقضايا التخطيط العام والتخطيط القطاعي بما يعين على استجلاء مواقع المرأة ومجالاتها في عمليات التخطيط وما تستلزمه من تقنيات وأساليب .

الجلسة الختامية

تم في هذه الجلسة اعتماد التقرير النهائي . وتحدث كل من وفدي العراق والاردن شاكرين للجنة الاقتصادية لغربي آسيا جهودها في تنظيم هذا الاجتماع وللحكومة العراقية رعايتها له ، وللاتحاد العام لنساء العراق كريم ضيافته . كما تحدثت مسؤولة الشؤون الاجتماعية لبرامج المرأة في الاكوا مهنئة المشاركين على ما بذلوه من جهد والخبراء الذين أعدوا أوراق العمل ، ومكررة الشكر والتقدير للسيد وزير التخطيط في الجمهورية العراقية على رعايته الاجتماع وعلى كلمته القيمة في جلسة الافتتاح .

الملحق رقم (١)- **قائمة بأسماء المشتركين**

المملكة الاردنية الهاشمية	
السيدة عيدة المطلق	عضو اللجنة التحضيرية لموئتمر نيروبي ، وعضو الاتحاد العام النسائي الاردني ، ص.ب ١٦٥٨ ، اربد الاردن
السيدة ليلى منكو	رئيسة قسم العلاقات العامة ، دائرة المرأة ، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ، ص. ب ١٤ ،عمان
الامارات العربية المتحدة	
الآنسة فاطمة حسن علي عبدالله	مشرفة على مراكز التنمية الاجتماعية ، ص.ب ٥٠٥٣ دبي
الآنسة خولة العباس حسين لوتاه	مسؤولة مركز التنمية الاجتماعية بدبي ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ص.ب ١٠١٠ ، دبي
دولة البحرين	
الآنسة اسماء على راشد الخليفة	محلل أول قوى عاملة ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ص.ب ٧٥٣ ، المنامة
السيدة فوزية الشهابي	ممثلة عن الجمعيات الاهلية/جمعية رعاية الطفل والامومة ، المنامة - البحرين
الجمهورية العراقية	
السيدة شيرمين جودت اليعقوبي	عضو المكتب التنفيذى للاتحاد العام لنساء العراق ، سكرتيرة اللجنة الوطنية التحضيرية لموئتمر نيروبي
الآنسة هيفاء عبدالرحمن التكريتي	عضو،المكتب التنفيذى للاتحاد العام لنساء العراق / الامينة العامة
الدكتورة الهام خليل جواد	عضو، الاتحاد العام لنساء العراق /مسؤولة قسم الدراسات
السيد عمران عيسى الجبورى	رئيس قسم تخطيط السكان والقوى العاملة ، وزارة التخطيط
منظمة التحرير الفلسطينية	
السيدة خديجة الحباشنة ابوعلي	مسؤولة البرامج الاجتماعية ، عضو،الامانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ، مكتب منظمة التحرير الفلسطينية ، عمان ، الاردن

الجمهورية اللبنانية	
السيدة سهام المغربي	اخصائية في التنمية الاجتماعية ، مصلحة الانعاش الاجتماعي ، بيروت
السيدة مرغريت شرفان	اخصائية في التربية العائلية والمنزلية ، مصلحة الانعاش الاجتماعي ، بيروت
جمهورية مصر العربية	
السيد مصطفى عبد الغني وهبة	مدير ادارة القوى العاملة بوزارة التخطيط ، القاهرة
الدكتورة فوزية فهيم حسن	وكيل وزارة ورئيسة معهد الاذاعة والتلفزيون باتحاد الاذاعة والتلفزيون ، القاهرة
السيد عبد الفتاح عفيفي	خبير ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، الادارة العامة لشؤون المرأة ورئيس قسم التعاون الدولي
السيدة فايزة عبد الملك قيصر	رئيسة قسم شؤون المرأة بالجيزة
السيدة نبيلة علي صالح	رئيسة قسم التنمية وشؤون المرأة بوزارة الشؤون الاجتماعية
الجمهورية العربية اليمنية	
السيد مختار منصور عبد الحق	رئيس قسم الطلب على القوى العاملة ، الجهاز المركزي للتخطيط ، صنعاء
السيدة لطيفة اسماعيل الثور	احصائية في مجال الاحصاء والتحليل الاقتصادي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، صنعاء
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	
السيدة سعاد سعيد ثابت	عضو السكرتارية العامة للاتحاد العام لنساء اليمن ، وسكرتيرة العلاقات العامة والمشاريع العامة ، ص.ب ٧٠٠٦ ، عدن .
السيدة اقبال منيبارى	مشرفة تخطيط ، وزارة التخطيط ، ص.ب ١١٩٣ ، عدن
الجامعة العربية / المنظمات الاقليمية العربية	
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم	
الدكتور احمد الزين صفيرون	مستشار أول - مدير ادارة التدريب والتعليم المستمر بالجهاز العربي / المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلم

الجهاز العربي لمحو الأمية	
السيدة دينا دلال سمعان	متخصص، مسؤولة الاحصاء بالجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار
المنظمة العربية للتنمية الصناعية	
السيد محمد عجيل الدفاعي	اخصائي تخطيط القوى العاملة
منظمة العمل العربية	
السيد زياد فليفل	مسؤول مكتب العمل القطاعي
السيدة فوزية آية احمد	مكتب العمل القطاعي
الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية	
السيد عبد الكريم عطيات	رئيس قسم الادارة، بغداد
المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية	
السيدة وداد حمودى احمد	خبير مساعد، بغداد
الاتحاد النسائي العربي العام	
الدكتورة آمال عبد الامير شلاش	مدرسة في كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد
الدكتورة ناجية عبد الله ابراهيم	مديرة مكتب الأمانة العامة للاتحاد النسائي العربي، بغداد
السيدة نجلاء عبد الله العزاوى	مدرسة في كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد
المنظمات الدولية	
منظمة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)	
السيدة ملك مهدى عبود	مسؤولة البرامج، بغداد
خبراء الندوة	
الدكتور السيد رشاد محمد الصفتي	وكيل أول - وزارة التخطيط، جمهورية مصر العربية
الدكتور محمد عبد الله باشراحيل	رئيس الدائرة الاحصائية، كلية الاقتصاد، رئيس قسم الاحصاء، جامعة عدن، جمهورية اليمن الديمقراطية
الاستاذ احمد عبد القادر بافقيه	مدير الدائرة الاقتصادية، وزارة التخطيط، جمهورية اليمن الديمقراطية
السيدة راوية عبد الرحيم ياس	الاتحاد العام لنساء العراق

UNESCWA LIBRARY
20006675